

Distr.: General
5 April 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية
الدورة العادية لعام ٢٠٠١

التقارير التي تقدم عن طريق الأمين العام كل أربع سنوات، للفترة
١٩٩٧-٢٠٠٠، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٣١/١٩٩٦

المحتويات

الصفحة

٢ المنظمة العربية لحقوق الإنسان	١ -
٦ رابطة المحامين لمدينة نيويورك	٢ -
١٠ المؤتمر الكندي للمرأة السوداء	٣ -
١٣ اتحاد المرأة الكويتية	٤ -
١٦ الاتحاد العام للمرأة العربية	٥ -
٢٠ معهد الإبلاغ عن الحرب والسلام	٦ -
٢٤ لجنة الحقوقيين الدولية	٧ -
٢٩ الاتحاد الدولي لعمال البناء وأشغال الخشب	٨ -
٣٢ الاتحاد الوطني للحقوقيين الكويتيين	٩ -
٣٥ الرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا	١٠ -
٤١ اتحاد الحقوقيين العرب	١١ -

١ - المنظمة العربية لحقوق الإنسان

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٨٩

الأهداف والغايات

تأسست المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية تسعى، على النحو المحدد في نظامها الأساسي، إلى الدفاع عن "حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المنطقة العربية على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان" وحمايتها وتعزيزها.

ويغطي نطاق أنشطة المنظمة الحقوق المدنية والسياسية الفردية والجماعية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتهدف أيضا إلى رفع مستوى الوعي العام أيضا بالحقوق القانونية والمدنية.

وقد حصلت المنظمة على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفئة الثانية) في عام ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٠ مُنحت مركز المراقب لدى لجنة حقوق الإنسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠ وقعت اتفاق مقرر مع حكومة مصر بوصفها منظمة دولية وإقليمية مقرها القاهرة بمصر.

وتعتمد ميزانية المنظمة على اشتراكات الأعضاء والمنح والفوائد المتحققة من ودائعها. وسعيا من المنظمة للحفاظ على مصداقيتها في العالم العربي، تحرص على ألا تتلقى هبات من الحركات السياسية أو المصادر الحكومية.

المشاركة في أعمال المجلس

على مدى الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، حضرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الدورات ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ للجنة حقوق الإنسان وقدمت مداخلات شفوية في إطار البنود ٩ و ٤ و ٨ و ١٠ و ١١ من جداول أعمالها، كما حضرت الدورات ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ للجنة حقوق الطفل، والجلسات ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ للجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (جنيف)، والدورات ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واجتماع الأمم المتحدة الدولي الرابع عشر للمنظمات غير الحكومية المعني بقضية فلسطين (١٩٩٧)؛ واجتماع اللجنة الخاصة للمنظمات الدولية غير الحكومية المعني بحقوق الإنسان (جنيف في الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠)، ودورات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٩٧) إلى (٢٠٠٠)، ودورات الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بصياغة

بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل (٢ إلى ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩، جنيف)، وجلسات اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس السكان الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة (شباط/فبراير وآب/أغسطس ١٩٩٨) والمؤتمر الدبلوماسي المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية (روما، حزيران/يونيه ١٩٩٨)، والندوة المعنية بالإسلام وحقوق الإنسان (جنيف، آب/أغسطس ١٩٩٨)، واجتماع باريس للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، ومؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة (١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩)، والدورة ٥٢ لمنظمة الصحة العالمية؛ والدورة الدراسية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أبيدجان، آذار/مارس ١٩٩٨)، والدورة الدراسية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

وعلى مدى الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ اتجه العمل الذي اضطلعت به المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاهتمام بوجه خاص بقضية التنمية وحقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩ نظمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدورة الدراسية الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان والتنمية التي عقدت في القاهرة بمشاركة واسعة من جانب المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والدوائر الأكاديمية والخبراء من المنطقة العربية. وأسفرت الحلقة عن وضع برنامج عمل يستهدف تعزيز إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية وبيان دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذه. وجرى التفاوض بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل نشر الوعي بهذا الموضوع. وجرى في عام ٢٠٠٠ توقيع المشروع الذي اختيرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان لتكون الوكالة التنفيذية له.

واختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ليكون عضواً في الفريق الاستشاري المعني "بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠" الذي يتناول حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

وفي عام ٢٠٠٠ اختارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنظمة العربية لحقوق الإنسان عضواً في اللجنة التحضيرية لمنتدى المنظمات غير الحكومية الذي سيعقد بالتوازي مع المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية (ديربان، بنجوب أفريقيا، آب/أغسطس

٢٠٠١). وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة التحضيرية من المنظمة العربية لحقوق الإنسان تنظيم اجتماع إقليمي آسيوي عربي في عمان بالأردن في شباط/فبراير عام ٢٠٠١.

وأسست المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مع اتحاد المحامين العرب ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والعصبة التونسية لحقوق الإنسان المعهد العربي لحقوق الإنسان.

وعلى مدى الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، واصلت المنظمة، بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب والأمم المتحدة والشبكة الدولية لمعلومات ووثائق حقوق الإنسان بذل الجهود الرامية إلى إنشاء الشبكة العربية لمعلومات ووثائق حقوق الإنسان بحيث تكون أداة فعالة متاحة للمنظمات العربية العاملة في ميدان حقوق الإنسان.

وقد أسهمت المنظمة عن طريق المنشورات التي تصدرها ومن خلال حلقاتها الدراسية في رفع الوعي إقليمياً ودولياً بالقضايا محل الاهتمام. وتتبع المنظمة عن كثب في برنامج عملها التوصيات التي تصدرها هيئات الأمم المتحدة ذات الاختصاص وفي هذا الصدد قامت المنظمة بما يلي:

(أ) تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية والندوات التي تتناول المناقشات والبحوث المهمة المتعلقة بحقوق الإنسان وشمل ذلك مواضيع، حقوق الإنسان في الإسلام، وجرائم الحرب الإسرائيلية المرتكبة بحق الأسرى والمدنيين العرب، والفقر في عصر العولمة، والأثر الدولي للحركة العربية لحقوق الإنسان، ومناقشة مسودة مشروع القانون الجديد لإنشاء الجمعيات الأهلية في مصر، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والحريات الفكرية والأكاديمية، وتنمية حقوق الإنسان، وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية، وحماية أنشطة حقوق الإنسان؛

(ب) إصدار رسائل إخبارية شهرية بالعربية وموجزات بالانكليزية لاستعراض قضايا حقوق الإنسان وانتهاكاتها في البلدان العربية، ومتابعة أنشطة الجماعات المحلية والدولية لحقوق الإنسان والمناسبات المهمة التي تعقد في ميدان حقوق الإنسان وخاصة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

(ج) إصدار التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في العالم العربي باللغة العربية، وترجمة مقدمة التقرير إلى الانكليزية؛

(د) إصدار منشور نصف سنوي بعنوان "قضايا حقوق الإنسان" يتضمن بحوثاً عن المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(هـ) إصدار بيانات وإعلانات عن القضايا والانتهاكات الملحة لحقوق الإنسان. وأخيراً، تتضمن خطة السنوات القليلة المقبلة التي وضعتها المنظمة ما يلي: القيام، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ البرنامج الموجود قيد المناقشة حالياً ويستهدف إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية، ويتضمن البرنامج أيضاً إصدار أول دليل بالعربية عن حقوق الإنسان والتنمية؛ مواصلة حملتها الرامية إلى دعوة جميع الدول العربية إلى الاستمساك بالشرعية الدولية عن طريق الالتزام، بدون تحفظات، بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛ شن حملة تستغرق عاماً، بالتعاون مع اتحاد الصحفيين العرب واتحاد المحامين العرب، لكفالة حرية الصحافة في المنطقة العربية؛ مواصلة مشاركتها في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢ - رابطة المحامين لمدينة نيويورك

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٩٧

الأهداف والغايات

أسس أعضاء نقابة المحامين لمدينة نيويورك الرابطة في عام ١٨٧٠ وغايتهم مكافحة الفساد في المحاكم و”الحفاظ على المكانة السليمة للمهنة في المجتمع ... وتمكينها من ثم، من تعزيز المصالح العامة ...“. وعضوية الرابطة مفتوحة للمحامين في جميع أنحاء العالم. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ تجاوز عدد أعضاء الرابطة ٢١ ألف محام. بمن فيهم محامون توجد نقاباتهم في ٤٦ ولاية من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا، وبورتوريكو وجزر فرجن، فضلا عن محامين ينتمون إلى ٦٢ بلدا.

وتواصل الرابطة عملها من أجل تحقيق الإصلاحات السياسية والقانونية والاجتماعية، والحفاظة على شيوع المعايير الأخلاقية الرفيعة في مهنة القانون. وتواصل الرابطة أيضا تنفيذ سبل ابتكارية لتمكين المحرومين من الحصول على المساعدة القانونية. ويأتي على قمة أولويات الرابطة تحقيق الصالح العام. وتوفر دائرة الإحالة القانونية التي ترعاها بصورة مشتركة الرابطة مع رابطة محامي مقاطعة نيويورك مجموعة من الخدمات تستهدف مباشرة استيفاء احتياجات الجمهور. ويجري في إطار برنامج روبرت ب. ماكاي لتوفير الخدمات القانونية للمجتمع تحديد الاهتمامات القانونية الماسة للمحتاجين في نيويورك واستخدام نهج جديدة للتطرق إليها تنطوي عادة على المشاركة المجتمعية.

ويتبع الرابطة أكثر من مائة وثمانين من اللجان الدائمة والخاصة والأفرقة العاملة والهيئات الأخرى. وتشمل الهيئات ذات الأهمية الخاصة للأمم المتحدة ما يلي:

- (أ) الشؤون الأفريقية
- (ب) الشؤون الآسيوية؛
- (ج) التنسيق والعلاقات مع نقابات المحامين الأوروبية؛
- (د) وفد الرابطة لدى رابطة المحامين الدولية؛
- (هـ) وفد الرابطة لدى اتحاد المحامين الدولية؛
- (و) الشؤون الأوروبية؛
- (ز) القانون الأجنبي والقانون المقارن؛

- (ح) الدول المستقلة للاتحاد السوفياتي سابقا؛
(ط) شؤون البلدان الأمريكية؛
(ي) مجلس الشؤون الدولية؛
(ك) حل المنازعات التجارية الدولية؛
(ل) القانون البيئي الدولي؛
(م) حقوق الإنسان على الصعيد الدولي؛
(ن) القانون الدولي؛
(س) الخدمات القانونية الدولية؛
(ع) شؤون الأمن الدولي؛
(ف) التجارة الدولية؛
(ص) الشؤون العسكرية والعدالة؛
(ق) الأمم المتحدة؛

الأنشطة المتصلة بعمل الأمم المتحدة

تتولى الرابطة، بمفردها أو بالمشاركة مع واحدة أو أكثر من الهيئات الأخرى، تنظيم وعقد أكثر من مائتي محفل وبرنامج وحلقة دراسية وغيرها من المناسبات على مدار العام.

وخلال السنوات الأخيرة وتحت رعاية رئيس مجلس الشؤون الدولية ورئيس الفريق العامل المعني بالأمم المتحدة، شاركت الرابطة في كثير من الأنشطة ذات الصلة بالأمم المتحدة. وترد أدناه قائمة جزئية ببعض هذه الأنشطة:

(أ) جلسة استماع للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بكونغرس الولايات المتحدة بمشاركة رئيس لجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ حيث أدلى وكيل الأمين العام لشؤون التنظيم وغيره من كبار المسؤولين ببيانات وأجابوا على الأسئلة التي وجهت إليهم (٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)؛

(ب) حفل تقليد السيدة ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان العضوية الشرفية للرابطة؛

(ج) رسالة موجهة إلى الرئيس، والرئيس المنتخب والمجلس التنفيذي لرابطات المحامين الرئيسية في الولايات المتحدة لحثهم، بموجب قواعد القانون ومبادئ القانون الدولي المقبولة على وجه العموم، على العمل لدعم أداء الالتزام المالي للولايات المتحدة قبل الأمم المتحدة على الفور وبالكامل؛

(د) إفادات عن مسائل تتعلق بالأمم المتحدة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني، ووكيل الأمين العام لشؤون التنظيم، والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة للأمم المتحدة، وأمين لجنة القانون التجاري الدولي وغيره من كبار مسؤولي اللجنة، ومسؤولون كبار آخرون في الأمم المتحدة؛

(هـ) إفادة عن المسائل القانونية في الأمم المتحدة مقدمة من رئيس اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة؛

(و) إفادة عن المسائل التنظيمية في الأمم المتحدة مقدمة من رئيس اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة؛

(ز) إفادات عن مسائل تتعلق بالأمم المتحدة مقدمة من ممثلين دائمين لدى الأمم المتحدة وموظفين تابعين لهم؛

(ح) محفل رئيسي يتعلق باليونيسيف تحديداً؛

(ط) برنامج لإتاحة المكتبة القانونية للرابطة، وهي واحدة من أكبر المكتبات القانونية الخاصة في الولايات المتحدة وأكبر مكتبة قانونية فيها ممولة من الأعضاء، لاستعمالات موظفي مكتب الشؤون القانونية والمستشارين القانونيين في البعثات الدائمة؛

(ي) إصدار تقرير يحث على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية؛

(ك) تقديم مساعدة في إعداد دليل لجنة القانون التجاري الدولي التشريعي بشأن الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص.

وإضافة إلى ذلك قامت سائر اللجان والهيئات التابعة للرابطة بعقد اجتماعات تناول مواضيع ذات صلة بأنشطة الأمم المتحدة وأعمالها. كما عقد عدد كبير من الندوات والبرامج والحلقات الدراسية يتصل بمواضيع متخصصة.

كما جرى رفع علم الأمم المتحدة بصورة دائمة في مكان بارز في دار الرابطة، ويعتقد أن هذا العلم من أقدم أعلام الأمم المتحدة في نيويورك.

وشاركت الرابطة في كل إفادة من الإفادات الثلاث التي عقدت في مقر الأمم المتحدة واستغرقت الواحدة يوماً كاملاً لرئيس الرابطة وممثليها الخاصين، وروابط المحامين والجمعيات القانونية وغيرهم من قيادي المهنة من جميع أنحاء العالم. (٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠). وتزامنت الإفادة الثالثة مع دورة نيويورك لعام ٢٠٠٠ للاجتماع السنوي لرابطة المحامين الأمريكيين. وفي سياق هذه الإفادات قدم كبار موظفي الأمم المتحدة استعراضات ومنهم وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني، ووكيل الأمين العام للشؤون التنظيم، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، والأمين العام المساعد للشؤون الخارجية، وكبار موظفي مكتب الشؤون القانونية، وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة في المستويين الأعلى والوسيط.

ويتولى رئيسا الفريق العامل المعني بالأمم المتحدة الإشراف على علاقات الرابطة بالأمم المتحدة وتنسيقها. ويوجد للرابطة لدى الأمم المتحدة عدد من الممثلين النشطين في مراكز عملها الرئيسية: في نيويورك وجنيف وفيينا. وقد سعت الرابطة ولا تزال من أجل أن تكون مفيدة للأمم المتحدة وللعناصر المكونة لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان ومكتب الشؤون القانونية ولجنة القانون التجاري الدولي.

وتقيم الرابطة علاقة جارية وثيقة وحميمة مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بما في ذلك مع أمينها وكبار موظفيها القانونيين. وقد شاركت بعض لجان الرابطة ذات الصلة بالقانون التجاري وتشارك بصورة دائمة في الأعمال التي تضطلع بها لجنة القانون التجاري الدولي.

وجرى تمثيل الرابطة تمثيلاً جيداً في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، في عام ١٩٩٦ وفي الاجتماعات اللاحقة له.

وتكن الرابطة تقديراً كبيراً لانتسابها إلى الأمم المتحدة عن طريق المركز الاستشاري الذي منح لها لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتأمل في أن تتمكن من تقديم مساهماتها في الأهداف والغايات التي ينشدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من العناصر المكونة لمنظومة الأمم المتحدة. وتتزايد هذه المشاركة والمساهمة عاماً عن عام، وستواصل الرابطة كفاءة توسيع نطاق هذه المشاركة. وتقف الرابطة على أهبة الاستعداد للقيام، في أي وقت يطلب إليها فيه تقديم المساعدة، ببذل كل ما في طاقتها لتقديم مثل هذه المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعناصر المنظومة.

٣ - المؤتمر الكندي للمرأة السوداء

عنوان المقر: 1609-180 Bold Street, Hamilton, ON L8P 4S3

الهاتف: 905-524-1960

الفاكس: 905-527-6254

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٩٧

تأسس المؤتمر الكندي للمرأة السوداء، كمنظمة وطنية في عام ١٩٨٠. وهو المنظمة الوطنية الوحيدة للمرأة السوداء في كندا. وجاء تأسيسه عقب انعقاد أربعة مؤتمرات خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٧. ويتبع المؤتمر ٢٤ فرعا محليا على امتداد كندا يبلغ إجمالي عدد أعضائها حاليا ٥٢٥ امرأة، بما في ذلك فرع ناطق بالفرنسية. وقد انخفض التمويل المقدم للمؤتمر بسبب الاستقطاعات والتدابير الصارمة التي اتخذت لخفض العجز. وينتظر في العام المالي الحالي أن يرتفع التمويل إلى مستويات عام ١٩٩٦.

والغرض من تأسيس المنظمة هو تحقيق المساواة والعدل والمشاركة الكاملة للمرأة السوداء وأفراد أسرتها في كندا من أجل تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والثقافية والقانونية والسياسية والاجتماعية، كما تسعى إلى أن تكون منتدى ومنبرا لهذه الفئة، في مجتمع مهمش معظم أفرادها بسبب انتمائهم العرقي ولونهم ومركزهم الاجتماعي والاقتصادي. وتركز المنظمة على شواغل تتصل بحقوق الإنسان والفقر والعنف المرتكب ضد المرأة ومسائل الإسكان. وهي تحوز وتدير مجمعين إسكانيين بتكلفة منخفضة. وتعمل المنظمة من أجل إدخال تعديلات في القوانين والسياسات العامة والبرامج الحكومية التي تؤثر أو قد تؤثر بشكل سلبي على المرأة السوداء وأفراد أسرتها. وهي تلتزم بإطار من المبادئ الأنثوية من أجل تعزيز كرامة المرأة السوداء في كندا.

الأنشطة المتصلة بعمل الأمم المتحدة

تمثلت أنشطة المنظمة المتصلة بالأمم المتحدة، قبل وبعد حصولها على المركز الاستشاري في عام ١٩٩٧، في المشاركة بصفة رئيسية في دورات لجنة وضع المرأة في نيويورك.

١٩٩٧

حضرت الرئيسة الدورة الحادية والأربعين للجنة وضع المرأة، نيابة عن المنظمة. وترأست تجمع الشمال/الجنوب للمرأة السوداء والمرأة الملونة. وساعدت في تجهيز صياغات بديلة لعرضها على مندوبي الدول الأعضاء وفي إعداد البيان الذي صدر عن التجمع.

١٩٩٨

حضرت الأمينة القطرية والرئيسة السابقة للمنظمة الدورة الثانية والأربعين للجنة وضع المرأة وقدمت بياناً من إعداد التجمع.

١٩٩٩

حضرت الرئيسة السابقة الدورة الثالثة والأربعين للجنة وضع المرأة. وتركزت أنشطة المؤتمر على المشاركة في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وفريق المنظمات غير الحكومية العامل من أجل إعداد بروتوكول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

شاركت الرئيسة السابقة في رئاسة تجمع الشمال/الجنوب للمرأة السوداء والمرأة الملونة، وساعدت في إجراء تنقيحات دقيقة في سياق إعداد البيان الصادر عن التجمع بغرض تعميمه على المندوبين.

انضم المؤتمر إلى عضوية اللجنة الكندية المعنية بالمسيرة العالمية، وساعد في تنظيم الأنشطة المتصلة بالمسيرة التي توجت بانطلاقها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في أوتاوا. وقدر أن ٥٠ ألف امرأة من كافة أنحاء كندا شاركن في هذه المسيرة التي شملت تقديم عدة مطالب إلى الحكومة الاتحادية.

٢٠٠٠

مُثل المؤتمر في شخص رئيسته المؤقتة في الدورة الرابعة والأربعين للجنة وضع المرأة. وساعد التنقيح النهائي للبيان الذي أعدته لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وساعد المؤتمر في إعداد بيان وفي استقطاب التأييد لنقاط أعضائها تجمع الشمال/الجنوب للمرأة السوداء والمرأة الملونة، بغرض تعميم البيان على المندوبين.

مُثل المؤتمر في أحد الاجتماعات الاستثنائية، التي طلب التجمع عقدها، في شخص ممثل من لجنة حقوق الإنسان من أجل الحصول على معلومات عن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١.

حزيران/يونيه ٢٠٠٠

حضرت رئيسة المؤتمر وعضوة الفرع المحلي لأوتاوا الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠
شارك المؤتمر في المسيرة العالمية للمرأة، وقدم مطالب ذات صلة إلى وزير الهجرة
ووزير الدولة المسؤول عن التعددية الثقافية والموروث الثقافي، وإلى اللجنة الكندية لوضع
المرأة. والتقى أيضا برئيس أحد الأحزاب وبالتجمع الليبرالي للمرأة.

الأنشطة الجارية منذ آذار/مارس ٢٠٠٠
المؤتمر عضو في ائتلاف المنظمات الكندية والأفراد الكنديين الذي يقوم بالتجهيز
للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية. ويعمل المؤتمر ضمن اللجنة الفرعية التي ستتولى إعداد تقرير
بديل لتقرير الحكومة.

٤ - اتحاد المرأة الكويتية

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٩٧

تتضمن الأهداف الرئيسية لاتحاد المرأة الكويتية ما يلي: النضال من أجل الإدماج الكامل للمرأة وتأمين مشاركتها وتعزيز وضعها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للبلد في ظروف تكفل لها المساواة في الحقوق والفرص؛ والعمل من أجل تحقيق التحولات اللازمة وتعزيز الأسرة بطريقة تفضي إلى توعية أفرادها بما يقع على عاتقهم من مسؤوليات وتعزيز تثقيف الأسرة والمدرسة والمجتمع في عدم التحيز لنوع الجنس.

وخلال الفترة قيد الاستعراض زاد عدد أعضاء الاتحاد إلى ٣٠٤ ١٠٤ امرأة.

وقد حقق اتحاد المرأة الكويتية الاكتفاء الذاتي بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية، ولم يشهد تغييرا يذكر في مصادر تمويله.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، انضوى الاتحاد تحت عضوية منظمة أخرى تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هي: المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية.

المشاركة في أنشطة المجلس

شارك ممثلون عن الاتحاد بصورة سنوية في تجمع المرأة، وفي المنتديات ذات العلاقة التي جرى تنظيمها ومن بينها: لجنة وضع المرأة في نيويورك، ولجنة حقوق الإنسان في جنيف. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، وفي دورة لجنة وضع المرأة وزع الاتحاد وثائق عن المجالات الحاسمة في منهاج عمل بيجين ولا سيما في مجالات الصحة والصراعات المسلحة والآليات المؤسسية.

وخلال عام ١٩٩٨ أيضا، أرسل مساهمات خطية إلى لجنة حقوق الإنسان تتعلق بالذكرى الخمسين لإعلان حقوق الإنسان، والقرار الذي يدين الولايات المتحدة لحصارها المفروض على كوبا، ويعرب عن التأييد لكوبا، الذي اعتمده التجمع الدولي التضامني للمرأة المعقود في هافانا. ومنذ عام ١٩٩٨، قدم الاتحاد مساهمات شفوية سنوية في أعمال لجنة حقوق الإنسان، بشأن البنود المتعلقة بحقوق المرأة وحقوق الطفل. وفي عام ٢٠٠٠، قدم أيضا مساهمات بشأن مسائل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومسألة انتهاك حقوق الإنسان في بعض البلدان. وفي عام ١٩٩٩، اشترك الاتحاد في منتدى المنظمات غير الحكومية المعني باجتماع المتابعة لمؤتمر السكان والتنمية، (القاهرة + ٥) المعقود في نيويورك.

وفي عام ٢٠٠٠ شارك ممثلون من الاتحاد في المناسبات التالية: منتدى المنظمات غير الحكومية التابع للمؤتمر السابع المعني بالمرأة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (شباط/فبراير، بيرو) منتدى المنظمات غير الحكومية للألفية (أيار/مايو، نيويورك)، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة (بيجين + ٥) (حزيران/يونيه، نيويورك)؛ وفي المناسبات الموازية المعقودة مثل تجمع العدالة الاقتصادية وفريق المنظمات غير الحكومية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحلقة العمل المتعلقة بالعنف التي عقدها لجنة أمريكا اللاتينية المعنية بحقوق المرأة، التي تتمتع أيضا بالمركز الاستشاري. قدم ممثل عن الاتحاد مساهمة شفوية في دورة الجمعية العامة لاستعراض التزامات كونهانغ المتعلقة بالمرأة والعدالة الاقتصادية (حزيران/يونيه، جنيف)؛ وفي المنتدى الموازي المخصص للتعاون الذي شاركت حكومة إيطاليا في رعايته.

ويقوم اتصال سلس وشفاف بين الاتحاد وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وقد اتفقت حكومة إيطاليا، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات البرامج التابع للأمم المتحدة، مع الاتحاد على تنفيذ برنامج يهدف إلى تحقيق لا مركزية التعاون في ثلاث محافظات كويتية. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد اتفاق شمل ١٣ مجلسا بلديا. ويشارك الاتحاد في اللجنة الوطنية المعنية بهذا المشروع، كما يشارك في اللجان المحلية بغرض رصد الالتزام بالمفهوم الجنساني وتقديم المشورة بشأن ذلك. وكان اتحاد المرأة الكويتية مسؤولا عن عقد حلقات تدريبية بشأن المفهوم الجنساني على الصعيدين الوطني والمحلي.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

تعاون الاتحاد، عند الطلب، في تنفيذ مختلف قرارات الأمم المتحدة، عن طريق تقديم مساهمات خطية. وقد أرسلت تعليقات إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن عدة قضايا، مثل: المبادئ والتوجيهات الأساسية المتعلقة بحقوق ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي في الحصول على التعويض، وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب؛ وعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وشارك ممثلون عن الاتحاد كمستشارين في أنشطة الأمم المتحدة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ حيث مثله مستشار في برنامج الأغذية العالمي في كوبا؛ ونظمت أيضا حلقات عمل في أمريكا الوسطى عن إدماج المفهوم الجنساني؛ وفي ١٩٩٩، شارك عضو من اتحاد المرأة الكويتية في فريق الخبراء المعني بالعملة وآثارها السلبية على المرأة في إطار دورة لجنة وضع المرأة؛ وفي عام ٢٠٠٠، شارك مستشار مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مجال

المشاريع المعنية بالمرأة الريفية في المكسيك؛ وفي عام ٢٠٠٠ أيضا، حضر ممثل للاتحاد حلقة عمل متعلقة بمتابعة قمة التنمية الاجتماعية.

وشارك ممثلان في فريق الخبراء المعني بالمؤشرات الجنسانية في منتدى المنظمات غير الحكومية في إطار مؤتمر بيجين + ٥، الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والشعبة الإحصائية في الأمانة العامة؛ وشارك ممثل في الاجتماع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية مع لجنة الخبراء المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في دورتها الثالثة والعشرين. وبالتعاون مع اتحاد المرأة الكويتية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برامج متعلقة بتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل في كوبا. وفي هذه الفترة، عقد الاتحاد دورات دراسية وحلقات عمل وأصدر منشورات وأنتج أشرطة فيديو. ودعم البرنامج الإنمائي مشاركة ممثلين عن الاتحاد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمرأة.

وتولى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع برنامج التنمية البشرية المحلي، تشجيع وتعزيز إدخال البعد الجنساني عن طريق شبكة معلومات تربط بين البلديات والشعبة القطرية لاتحاد المرأة الكويتية. وفي إطار برنامج الأغذية العالمي، يعتبر اتحاد المرأة الكويتية عضوا في اللجنة الوطنية لمشاريع التنمية الخاصة بإنتاج الألبان والأغذية، ومسؤولا عن التدريب الجنساني في محافظتي لاس توناس وغرانما، حيث ينفذ المشروع.

وفي عام ١٩٩٧، شارك اتحاد المرأة الكويتية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في رعاية اجتماع الشبكات الوطنية الريفية للمرأة في أمريكا اللاتينية، الذي انعقد في كوبا.

وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى الاجتماعات الدولية لوحدات الدراسات النسوية التي نظمها اتحاد المرأة الكويتية.

٥ - الاتحاد العام للمرأة العربية

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٨٥

الأهداف

- (أ) العمل على توحيد حركة المرأة العربية على الصعيد الدولي وتشجيع مشاركتها كمجموعة واحدة في المؤتمرات الدولية؛
- (ب) تشجيع روح التعاون والتضامن بين النساء العربيات لكي تعكس جهودهن، وحدة كاملة، ومن أجل توحيد مساعيهم في مجال الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية؛
- (ج) تثقيف الرأي العام العالمي عن وضع المرأة العربية ودورها في بناء مجتمعاتها؛
- (د) تعزيز دور المرأة العربية في الأسرة ودعم مسؤوليتها كشريك مع الرجل في تعليم الأطفال وتنشئتهم على أساس التعاون والمساواة؛
- (هـ) توعية المرأة بحقوقها وتدريبها على ممارسة هذه الحقوق وتشجيعها على المشاركة على مختلف المستويات في الحياة الاجتماعية؛
- (و) إتاحة فرصة التحصيل الدراسي للمرأة في المجتمع العربي على مختلف المستويات ومن أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية والتعليمية؛
- (ز) تهيئة الفرص والوسائل لإعداد المرأة وتدريبها في مستويات العمل المختلفة ومساعدتها على تحمل المسؤوليات على مختلف هذه المستويات؛
- (ح) التصدي للمواقف التي تعارض المساواة مع الرجل؛
- (ط) دمج المرأة في المجتمع العربي وإشراكها في عملية التنمية؛
- (ي) المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعاون مع المنظمات؛
- (ك) مساعدة المرأة العربية في الخارج وربطها بالوطن الأم.
- ويقيم الاتحاد علاقة عمل مع اليونسكو، وهو عضو في مؤتمر المنظمات غير الحكومية وفي المكتب التنفيذي لهذا المؤتمر منذ عام ١٩٩٤.

مشاركة الاتحاد في أعمال المجلس وهيئاته

شارك الاتحاد في الدورات التي عقدتها الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة المشمولة بالتقرير كما يلي:

لجنة حقوق الإنسان

شارك الاتحاد في دورات لجنة حقوق الإنسان المعقودة في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ وفي الدورة الثالثة والخمسين ألقى ممثل الاتحاد كلمة في إطار البند ١٠ المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الدورة الرابعة والخمسين ألقى ممثل الاتحاد كلمة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال بشأن حقوق الطفل، وبالتعاون مع منظمة غير حكومية أخرى، نظم الاتحاد حلقة دراسية في شكل مائدة مستديرة عن حقوق الإنسان والجزاءات الاقتصادية.

وفي الدوريتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان أدلى ممثل الاتحاد ببيانين.

وشارك الاتحاد في الدورة الاستثنائية للجنة حقوق الإنسان بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة.

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

شارك الاتحاد في اجتماعات الفريق العامل المعني بالأقليات (٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨). كما شارك في الدوريتين الخمسين والحادية والخمسين للجنة الفرعية.

وفي الدورة الحادية والخمسين نظم الاتحاد حلقة دراسية في شكل مائدة مستديرة عنوانها "إبادة شعب". وفي الدورة الثانية والخمسين ألقى ممثل الاتحاد كلمة في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال.

لجنة وضع المرأة

شارك الاتحاد في الدورات الحادية والأربعين والثانية والأربعين والثالثة والأربعين.

لجنة المخدرات

شارك الاتحاد في الدورة الأربعين للجنة المخدرات.

المشاركة في الحلقات الدراسية الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة

شارك الاتحاد في حلقة دراسية عن قضية فلسطين نظمتها إدارة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، (جاكارتا، ٦ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٧). وشارك في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين (القاهرة، ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨). وشارك في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي بشأن العنف في الأسرة (نيودلهي، ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨). وشارك في مؤتمر بيت لحم ٢٠٠٠ (روما في يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩).

وشارك الاتحاد في اجتماع عن مستقبل شعوب العالم ودور الأمم المتحدة في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (نيويورك، ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠). وشارك أيضا في أعمال اللجنة التحضيرية لمابعة مؤتمر القمة من أجل الطفل التي عُقدت في نيويورك في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

المشاركة في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة

شارك الاتحاد في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمواضيع التالية: المخدرات (١٩٩٨)؛ والمرأة (٢٠٠٠)؛ والتنمية الاجتماعية (٢٠٠٠). وشارك الاتحاد أيضا في المنتديات التي عقدت على هامش دورتي عام ٢٠٠٠.

أنشطة أخرى

شارك الاتحاد في اجتماعات اليونسكو بشأن تحقيق الوحدة والمساواة للمرأة (باريس، ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وفي أعمال المؤتمر العام لليونسكو (باريس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

وشارك الاتحاد في اجتماعات مؤتمر المنظمات غير الحكومية المعقودة في الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠. وانتخب الاتحاد في عضوية المكتب التنفيذي للمؤتمر في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وعلى الساحة العربية، شارك الاتحاد في اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد العربي للمنظمات غير الحكومية بشأن التغلب على الإدمان (القاهرة، ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨)، وفي الحلقة الدراسية الدولية التي نظمتها المنظمة العربية للأسرة بشأن الأسرة والعولمة (تونس، ١٩٩٨)، وفي اجتماعات الجمعية العامة للرابطة الموحدة للمرأة العربية والأفريقية، (طرابلس، ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨)، وفي الحلقة الدراسية بشأن ميادين العمل العربي المشترك التي نظمتها اللجنة المصرية للتضامن (القاهرة، ٢ إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩٨)، وفي الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر العمل العربي الذي نظمته منظمة

العمل العربية (الأقصر بمصر، ٢ إلى ٩ آذار/مارس ١٩٩٨)، وفي الاجتماع العربي الثاني لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيروت، ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، وفي الحلقة الدراسية المعنية بتنشيط دور المجتمعات الخاصة في مواجهة تحديات الأسرة العربية في القرن الحادي والعشرين التي نظمتها المنظمة العربية للأسرة (القاهرة، ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، وفي اجتماعات المنظمة العربية للأسرة والمنظمات الدولية المعنية بالأسرة (الإمارات العربية المتحدة، ٢ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

٦ - معهد الإبلاغ عن الحرب والسلام

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٩٧

معهد الإبلاغ عن الحرب والسلام مؤسسة خيرية تهدف إلى تطوير وسائل الإعلام من أجل تعزيز الأصوات الديمقراطية والمساهمة في الفهم الدولي للصراعات الإقليمية. وتعمل المشاريع الميدانية للمعهد في مناطق الصراعات في البلقان والقوقاز ووسط آسيا وفي محكمة جرائم الحرب في لاهاي. ويتم تطوير وسائل الإعلام عن طريق:

(أ) توفير التدريب عن بعد للصحفيين المحليين في هذه المناطق من جانب فريق تحرير في لندن، وإعداد تقارير صحفية موجهة لعدد كبير من القراء على الصعيد الإقليمي والعالمي؛

(ب) رصد نواتج وسائل الإعلام المحلية؛

(ج) توفير موارد إعلامية تمكن الصحفيين والمنظمات غير الحكومية وممثلي حقوق الإنسان الآخرين على الصعيد الإقليمي من استعمال الإنترنت.

ويهدف المعهد من استخدام هذه النهج الإعلامية البديلة إلى المساهمة في تسوية الصراعات وتعزيز المجتمع المدني وتثبيت أركان الديمقراطية تماشياً مع روح المادة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان.

يوثق التقرير ما أنجزه معهد الإبلاغ عن الحرب والسلام في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ من توسيع عملياته إلى مناطق جديدة وتنويع لأنشطته في ضوء التطورات الجديدة في وسائل الإعلام والأحوال السياسية المتغيرة على أرض الواقع. ويشار في التقرير إلى ما كان لأنشطة المعهد المتزايدة من أثر، كما يشار إلى الجوائز التي حازها نتيجة لذلك. وقد أدى نشوب صراعات جديدة في الشيشان ويوغوسلافيا السابقة إلى ازدياد الاتصالات غير الرسمية وغير النظامية بين أعضاء المعهد وموظفي الأمم المتحدة بعد أن حلت أنشطة صنع السلام وحفظ السلام محل القتال. ويبرز التقرير الأهداف المتقاربة للمنظمتين.

المشاريع الميدانية

غالباً ما ينفذ معهد الإبلاغ عن الحرب والسلام مشاريعه الميدانية في المناطق التي تعمل فيها الأمم المتحدة من أجل وضع أسس السلام الدائم. وقد أثبت المعهد بشكل متزايد أنه يشكل مورداً حيويًا لمثل هذه المنظمات من أجل إبلاغ الموظفين، وإيجاد صلات بين الأصوات المدنية في هذه المناطق وصناع القرار في المنظمات.

ويواصل المعهد تنفيذ برامج ميدانية في البلقان تؤمن التواصل لشبكة واسعة من الصحفيين المستقلين والأكاديميين والناشطين في الدفاع عن الديمقراطية وحفظه السلام. واستهل المعهد تنفيذ برامج جديدة في شمال وجنوب القوقاز (الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) ودول وسط آسيا (أوزبكستان، قيرغيزستان، كازاخستان). ويقوم فريق تحرير مرموق في مكتب المعهد في لندن بتدريب الصحفيين الإقليميين الذين يغطون قضايا حقوق الإنسان وتسوية الصراعات وعمليات الانتقال إلى الديمقراطية. ويتم رصد نواتج وسائل الإعلام المحلية في هذه المناطق.

ويتواصل تنفيذ مشروع تغطية محكمة جرائم الحرب في لاهاي بتشجيع من ريتشارد غولدستون، المدعي العام، الذي يرى أن وسائل الإعلام يجب أن تكون الجسر الأول الذي يتعين عبوره نيابة عن المحكمة لمحاولة ردم الهوة مع الجمهور في مجال فهم إجراءات المحاكمات.

وأبجز معهد الإبلاغ عن الحرب والسلام أيضا برنامج الصحفيين الزائرين في لندن الذي استمر لمدة طويلة، وياشر تنفيذ مشاريع إبلاغ خاصة شاملة للمجتمعات بالتعاون مع منظمات محلية شريكة. وصدر عن هذه المشاريع منشورات وأنشطة تبادل مطبوعة وإلكترونية.

وأدت حملة القصف التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتحدد الحرب التي يخوضها الاتحاد الروسي في الشيشان إلى فرض قيود على الصحافة الدولية ووسائل الإعلام المحلية على السواء. وتمكن المعهد من القيام بدور مميز في دعم الصحفيين الإقليميين وخرق حالة الحصار الإعلامي، وتزايدت وتيرة عمله جنبا إلى جنب مع موظفي الأمم المتحدة. وأصبحت التقارير التي يعدها الصحفيون التابعون للمعهد مصدرا موثوقا به للأنباء والمعلومات التحليلية لمتابعي الأخبار على الصعيد العالمي في غياب وسائل الإعلام الدولية.

وفي كوسوفو أنشأ المعهد مركزا لموارد وسائل الإعلام من أجل تلبية احتياجات الصحفيين المحليين والموظفين الآخرين العاملين في ظروف متزايدة الصعوبة، وذلك بتوفير وصلات استعمال الإنترنت مجانا، وحفظ التقارير الواردة من وسائل الإعلام الدولية ومنتديات النقاش للصحفيين والمسؤولين الدوليين. وتعاقبت إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة مع المعهد لكي يسدي إليها المشورة بشأن برامج تطوير وسائل الإعلام في الاتحاد الروسي وأوكرانيا والبلقان والقوقاز.

ويستضيف المعهد أحيانا حلقات دراسية واجتماعات إعلامية عامة، منها مؤتمر وسائل الإعلام وحقوق الإنسان في جنوب القوقاز الذي عقد في المركز الدولي للمؤتمرات في تبيليسي بـجورجيا، يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، حيث قام السيد هاي شيلو، موظف الحماية لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تبيليسي، بإطلاع المشاركين على المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان وأسس الإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان.

المنشورات

يتزايد منذ عام ١٩٩٦ عدد التقارير التي ينشرها معهد الإبلاغ عن الحرب والسلام بشكلها الإلكتروني في موقع المعهد على الشبكة العالمية بأربع لغات ويوزعها على عدد كبير من المشتركين بواسطة البريد الإلكتروني في أرجاء العالم. وقد وفرت شبكة الإنترنت جمهورا دوليا للأصوات الإقليمية التي تنشر تقاريرها في المطبوعات المعنونة: *Balkan Crisis Reports* و *Caucasus Reporting Service* و *Central Asia Reporting* و *Tribunal Update*. ويتولى إعداد التقارير مجموعة متنوعة من المراسلين تضم مراسلين يعملون لدى الأمم المتحدة ويتعاونون معها، ومراسلين يقيمون في هذه المناطق ويكتبون عن أثر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على حياتهم. وحظيت كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باهتمام خاص من بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

نشرة *War Report*: صدرت هذه النشرة الدائعية الصيت المعنية بشؤون البلقان طيلة عام ١٩٩٧، وصدر عددها الأخير في آذار/مارس ١٩٩٨.

نشرة *Tribunal Update*: تضمن مشروع رصد محكمة جرائم الحرب نشر تقارير منتظمة من محكمة جرائم الحرب في لاهاي في هذه النشرة.

نشرة *Media Caucasia*: تصدر هذه النشرة الفصلية المعنية بقضايا وسائل الإعلام وحقوق الإنسان باللغة الروسية عن مكتب جورجيا التابع لمعهد الإبلاغ عن الحرب والسلام.

نشرة *Reporting Macedonia: The New Accommodation*: تصدر هذه النشرة عن مشروع خاص لتقديم تقارير شاملة للمجتمعات يقوم به صحفيون مقدونيون وألبان.

وتصدر عن مشاريع خاصة أحيانا منشورات مطبوعة كالتقرير المتعلق بالأطراف الفاعلة الرئيسية في الانتخابات التي جرت مؤخرا في صربيا والذي نشر في كتاب معنون *Out of Time* والتقرير المتعلق بأنشطة رصد وسائل الإعلام في انتخابات بيلاروس الذي صدر في كتاب معنون *Polls Apart*.

زيادة عدد القراء

تنشر التقارير باللغة الانكليزية في موقع المعهد على الشبكة العالمية (www.iwpr.net) وترجم إلى اللغات الروسية والصربية - الكرواتية - البوسنية، والألبانية والفرنسية. وتشير البيانات الحالية إلى أن عدة آلاف يزورون هذا الموقع يوميا. وفي خضم الصراعيين في كوسوفو والشيشان، كان عدد زوار الموقع يتجاوز يوميا ٦٥ ٠٠٠ زائر. ويتسلم ١٠ ٠٠٠ قارئ مشترك تقارير مجانية كل أسبوع بواسطة البريد الالكتروني.

ويعاد نشر التقارير على نطاق واسع في هذه المناطق (قامت ٢٩ صحيفة في وسط آسيا بإعادة نشر المقالات بصورة منتظمة في عام ٢٠٠٠) وأيضا على الصعيد الدولي، مثلما حدث بوجه خاص في أوج حملة القصف التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي وحرب الشيشان. وقد نشرت هذه التقارير مثلا في الصحف التالية: "The Guardian" و "Internationa Herald Tribune" و "Washington Post" و "Newsday" و "Frankfurter Allgemeine Zeitung" و "meine". ويتم توزيع المقالات بصورة منتظمة في الولايات المتحدة عن طريق وكالة الأنباء "Knight-Rider"، وترد مقتطفات منها في صحف: "The New York Times" و "Le Monde" و "Time" و "US News & World Report" و منشورات أخرى. وتسمح شراكات واتفاقات توزيع مع مؤسسات من ضمنها "One-world On-line" و "Moreover.com" و "Globalbeat" بالوصول إلى عدد إضافي كبير من الجمهور في أوروبا وأمريكا الشمالية بواسطة الإنترنت والإشعارات التي ترسلها هذه المؤسسات عن طريق البريد الالكتروني. واتسعت شهرة المعهد وزاد عدد المطلعين على موقعه الخاص كمصدر للمعلومات الإقليمية التاريخية والمعاصرة نظرا لإمكانية الوصول إليه مباشرة عن طريق المواقع الموجودة على شبكة الإنترنت الخاصة بشبكات CNN و MSNBC و BBC وموقع Yahoo! ووسائل الإعلام ومصادر المعلومات الرئيسية الأخرى.

ويعد موظفو الأمم المتحدة من الزوار المنتظمين لموقع المعهد على الإنترنت ويشكلون عددا ملحوظا من المشتركين في التقارير التي ترسل بواسطة البريد الالكتروني إلى العنوان UN.org، إذ يزيد عددهم على ٥٠ مشتركا.

التكريم والجوائز

مع تعاضم أثر معهد الإبلاغ عن الحرب والسلام، تزايد الاعتراف الدولي بإنجازاته والثناء عليها. ففي عام ١٩٩٩، فاز المعهد بأول جائزة تُمنح في المملكة المتحدة للإبلاغ بواسطة الإنترنت لأفضل خدمة شاملة. وكان يتنافس معه على هذه الجائزة شبكة BBC ومؤسسات أخرى. وفاز أحد الصحفيين التابعين للمعهد بجائزة صحفي الإنترنت الأوروبي لعام ٢٠٠٠، وورد اسمه في قائمة المرشحين النهائيين لجائزة الإبلاغ العالمي عن حقوق الإنسان، وهي جائزة ذائعة الصيت تمنحها هيئة العفو الدولية.

٧ - لجنة الحقوقين الدولية

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٥٧

ظلت أنشطة لجنة الحقوقين الدولية في السنوات الأربع من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ توجه نحو تعزيز مراعاة حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها في ظل سيادة القانون؛ ومتابعة الأنشطة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ ووضع المعايير الدولية.

وعملا بالمركز الاستشاري الذي تتمتع به اللجنة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جرى الاضطلاع داخل الأمم المتحدة بعدد كبير من الأنشطة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومراعاة سيادة القانون، وشمل ذلك إعداد التقارير وتقديم المداخلات الشفوية والخطية، وبذل المساعي لكسب دعم مندوبي الحكومات وأعضاء هيئات الأمم المتحدة لما يُقدم من مقترحات، وحضور اجتماعات لجان الأمم المتحدة.

وغطت الأنشطة مواضيع تتصل بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ والسكان الأصليين؛ ومبادئ حماية الأشخاص الخاضعين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن؛ والاختفاءات القسرية أو غير الطوعية؛ والاحتجاز الإداري؛ والقضاء على التمييز العنصري؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، وإعداد مجموعة مبادئ لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال مكافحة الإفلات من العقاب، ومشروع للمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في التعويض وغير ذلك من حالات انتهاك حقوق الإنسان.

الأنشطة المتصلة بعمل المجلس

إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة

ظل هدف إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة يمثل لعدة سنوات أحد الأهداف الأساسية للجنة الحقوقين الدولية، وتم الاضطلاع بعدد من الأنشطة لكسب الدعم وتعبئة الرأي العام في هذا الخصوص. وفي سنة ١٩٩٨، نظمت اللجنة مائدة مستديرة مشتركة في جنيف تحت عنوان "حقوق الإنسان والمقاضاة الجنائية الدولية: الطريق إلى روما". واستضافت اجتماعا للجنة التوجيهية لائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية تم خلاله بحث الترتيبات العملية لمؤتمر روما واستراتيجية المنظمات غير الحكومية فيه. وقد أعدت ثلاث ورقات إحاطة لمؤتمر روما. وألقى ممثل اللجنة كلمة في الجلسة العامة للمؤتمر أشار فيها إلى أنه ينبغي أن تكون للمحكمة الجنائية الدولية ولاية على

الجرائم الأساسية الثلاث وهي جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وأصدرت اللجنة تقييماً موجزاً لنظام روما الأساسي. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، نظمت مائدة مستديرة للرد على الأسئلة المتصلة بمحصاد مؤتمر روما.

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومنتدى جنيف لعام ٢٠٠٠
أسهمت اللجنة بنشاط في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ومنتدى جنيف لعام ٢٠٠٠ الذي نظمتها الحكومة السويسرية.

السكان الأصليون

قدمت لجنة الحقوق الدولية إلى لجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس ١٩٩٩ النتائج والتوصيات التي توصلت إليها بعثتها الموفدة إلى مكسيكو المعنية بحالة حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على الحالة التي يواجهها السكان الأصليون في ولايات تشيباس وغريرو وأوخاكا. ووزعت اللجنة أيضاً على أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري وثيقة عن التمييز الحالي الذي يتعرض له السكان الأصليون والسكان السود في بيرو.

الفريق العامل المعني بوضع مشروع إعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان
شاركت اللجنة بنشاط في أعمال هذا الفريق العامل. ورحبت باعتماد إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان الذي تم بتوافق الآراء، كما رحبت بتعيين المقرر الخاص.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، نظمت لجنة الحقوق الدولية بالاشتراك مع فرعها في كولومبيا حلقة دراسية في ميديلين بكولومبيا، حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وركزت الحلقة على مجموعة من المواضيع مثل، عمل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإمكانية التفاوض بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي عام ١٩٩٩، نظمت اللجنة حلقة عمل تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تناولت مشروع البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونظمت اللجنة في وقت لاحق من السنة أنشطة لمتابعة نتائج حلقة العمل وستعقد حلقة عمل ثانية في غضون شباط/فبراير ٢٠٠١. ونشرت اللجنة عام ١٩٩٧ تجميعاً للوثائق الأساسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما قدمت بياناً خطياً إلى الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان عن "حقوق الإنسان في سياق العولمة". وقدمت اللجنة مداخلتة شفوية في الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان

حثت فيها الدول على التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حقوق الطفل

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، نظمت اللجنة حلقة دراسية في كولومبو بسري لانكا، عن التقارير التي تقدمها الدول إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات مع التركيز بصفة خاصة على اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحضر مقرر لجنة حقوق الطفل ورئيس اللجنة المعنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأمين العهد حلقة العمل بصفتهم من أهل الخبرة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، سجلت اللجنة بالفيديو سير وقائع لجنة حقوق الطفل وعدة مقابلات أجريت مع أعضاء هذه اللجنة. وسيستخدم الشريط المسجل بالفيديو كأداة تدريبية لتعريف الحكومات والمنظمات غير الحكومية بعمل اللجنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية

في أيار/مايو ١٩٩٨، وجهت اللجنة رسالة إلى رئيس فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاختفاءات القسرية أو غير الطوعية في أثناء مرحلة الديكتاتورية العسكرية في شيلي. وأشركت اللجنة عن قرب في إعداد مشروع اتفاقية دولية عن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي وضعها الفريق العامل المعني بإقامة العدل التابع للجنة الفرعية (انظر الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1998/19). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نظمت اللجنة اجتماعاً بشأن مشروع الاتفاقية الدولية موجهة للبعثات الدبلوماسية الموجودة في جنيف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قدمت اللجنة إلى مفوضية حقوق الإنسان تعليقاً على هذا المشروع.

إقامة العدل/استقلال القضاء وحماية المحامين

قدم مركز استقلال القضاء والمحامين التابع للجنة الحقوقيين الدولية في الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان النتائج الأولية التي توصل إليها التقرير السنوي لمركز استقلال القضاء والمحامين المعنون "الاعتداء على العدالة". وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، أدلت اللجنة ببيانين أمام دورة الفريق العامل المعني بإقامة العدل ومسألة التعويض، حول موضوع الاتفاقية العالمية المقترحة لمكافحة الاختفاء القسري، وقدمت اللجنة أيضاً في الدورة الخمسين للجنة الفرعية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بياناً عن إقامة العدل في بيرو وتونس. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، طلبت اللجنة من الفريق العامل المعني بإقامة العدل الشروع في إجراء دراسة بشأن إقامة العدل في المحاكم العسكرية.

الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان

قدمت اللجنة في مناسبات عديدة مداخلات شفوية وخطية عن الحالات التي أثارته اهتمامها فيما يتعلق بهذه الانتهاكات، خاصة أمام لجنة حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية (ست إلى عشر مداخلات في كل دورة).

مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا

قدمت اللجنة مداخلات شفوية في الدورات الرابعة والخمسين والخامسة والستين والسادسة والخمسين للجنة المعنية بحقوق الإنسان أيدت فيها تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن كولومبيا وعمل المكتب التابع لها في بوغوتا.

الحق في التعويض

في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان استضافت اللجنة اجتماعين بشأن المبادئ الأساسية للتعويض. ونشرت مجموعة من الوثائق الأساسية بشأن حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الحصول على التعويض شملت، في جملة أمور، مشروع المبادئ التي أعدها المقرر الخاص السابق للجنة الفرعية.

إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب

ساهمت اللجنة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ في إعداد مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال مكافحة الإفلات من العقاب، وهي المبادئ التي اعتمدها اللجنة الفرعية. وخلال الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، نظمت لجنة الحقوقيين الدولية اجتماعا بشأن مجموعة المبادئ المذكورة.

المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

شاركت اللجنة بنشاط في الاجتماعات المخصصة وفي الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠٠١.

نشر الفقه القانوني للهيئات والآليات المنشأة بموجب معاهدات التابعة للجنة حقوق الإنسان

في عام ٢٠٠٠، تقدمت اللجنة بإيضاحات ومذكرات قانونية إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وإلى المحاكم والسلطات في كولومبيا وبيرو والأرجنتين، تناولت فيها بالشرح الفقه القانوني والشرائعي الذي تأخذ به الهيئات والآليات المنشأة بموجب

معاهدات التابعة للجنة حقوق الإنسان فيما يتصل بمسائل الإفلات من العقاب والحق في التعويض.

الإعلام

تُصدر اللجنة نشرة سنوية (بالاسبانية والانكليزية والفرنسية) عنونها "نشرة لجنة الحقوقيين الدولية" كما تصدر حولية عنونها "الكتاب السنوي للجنة الحقوقيين الدولية" بالانكليزية، فضلا عن تقرير سنوي عنونه "الاعتداء على العدالة: مضايقة القضاة والمحامين ومقاضاتهم" وتصدر اللجنة أيضا تقريرا فصليا بالانكليزية.

وتتضمن هذه المنشورات ضمن موادها الرئيسية تقارير عن اجتماعات لجنة حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة. وتنشر اللجنة بعض الوثائق المهمة للأمم المتحدة كاملة أو ملخصة في باب "نصوص أساسية" في نشرة اللجنة، أو كتذييلات في كتابها السنوي.

٨ - الاتحاد الدولي لعمال البناء وأشغال الخشب

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٩٧

الاتحاد الدولي لعمال البناء وأشغال الخشب أمانة نقابية عمالية دولية أنشئت عام ١٩٣٤ عن طريق اندماج الرابطة الدولية لعمال البناء والرابطة الدولية لعمال الخشب. وفي وقت لاحق انضمت إلى الاتحاد الأمانة الدولية للبناء، والأمانة الدولية لعمال الطلاء والحرف المؤتلفة معها، والأمانة الدولية لعمال الأجر.

ويسعى الاتحاد الدولي لعمال البناء وأشغال الخشب إلى توحيد جميع النقابات الحرة والديمقراطية في صناعات البناء والخشب والحراجه والصناعات المؤتلفة معها وتمثيلها. ويتعاون الاتحاد الدولي لعمال البناء وأشغال الخشب مع الاتحادين الأوروبي والنوردي لعمال البناء والخشب. كما يتعاون مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، وهو أيضا عضو في المؤتمر العام لأمانة نقابات العمال الدولية. ويحض الاتحاد على مبادئ التضامن الدولي وهو أحد المدافعين النشطين عن حقوق الإنسان والحقوق النقابية. ويضطلع الاتحاد بأنشطة في ميدان التنقيف العمالي وتطوير العمل النقابي وتنسيق أعمال التضامن الدولي، كما يُجري بحثا في مجموعة كبيرة من المسائل الصناعية، ويمثل مصالح الجهات التابعة له في الاجتماعات والمؤتمرات العالمية وينفذ برامج لصالح المرأة والشباب ويعمل في مكافحة عمل الأطفال.

ويوجد مقر الاتحاد في جنيف بسويسرا. وتتبعه مكاتب إقليمية في بنما فيما يخص أمريكا اللاتينية، وزمبابوي فيما يخص أفريقيا، وماليزيا فيما يخص آسيا والمحيط الهادئ. وتقع المكاتب الإقليمية الفرعية ومكاتب التنقيف الأخرى التابعة للاتحاد في كل من بوركينافاسو واليابان وأستراليا والهند. وفي كيزون سيتي بالفلبين يوجد مكتب البرامج الفلبيني التابع للاتحاد، كما يوجد مكتب لمشاريع الاتحاد في الشرق الأوسط في بيروت بلبنان ويوجد في صوفيا ببلغاريا مكتب المشاريع الخاص بالبلقان.

ويضم الاتحاد حاليا ما يزيد عن ١١ مليون عضو ينتسبون إلى ٢٨٣ نقابة عمالية في

١٢٤ بلدا.

والاتحاد منظمة غير حكومية معترف بها رسميا داخل منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بقطاعات البناء والخشب والحراجه والقطاعات المرتبطة بها. ويعمل الاتحاد على الترويج لسياساته في المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمات البيئية الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

واضطلع الاتحاد بدور ريادي في المناقشات والأعمال التحضيرية لوضع مدونة منظمة العمل الدولية لقواعد الممارسات المتعلقة بالسلامة والصحة في أعمال الحراجة. وقد اعتمدت المدونة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في اجتماع لخبراء المنظمة بشأن السلامة والصحة في أعمال الحراجة.

وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وفي مسعى لضمان توافر المعايير الدولية الرفيعة المتعلقة بالصحة والسلامة في استخدام الألياف المعدنية، شارك الاتحاد في وضع واعتماد مدونة منظمة العمل الدولية لقواعد الممارسات المتعلقة باستخدام الأصواف العازلة المصنوعة من الألياف الزجاجية (الصوف الزجاجي)، والصوف الصخري، وصوف الخيث).

وحضر الاتحاد دورات منظمة العمل الدولية، واضطلع في السنوات الأخيرة بدور فعال في المناقشات المتعلقة بالعمل التعاقدية وحماية الأمومة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠ شارك أحد موظفي أمانة الاتحاد في اجتماع للخبراء بشأن الحالات التي تستلزم الحماية.

وقام الاتحاد أيضا بتنفيذ مجموعة من مشاريع التعاون التقني بدعم من منظمة العمل الدولية، وقدم دعما للجهات التابعة له التي تشارك في برامج المنظمة الواسعة النطاق. وخلال عام ٢٠٠١ سيحضر الاتحاد الاجتماعين القطاعيين لمنظمة العمل الدولية المتعلقين بالبناء والحراجة وهما: الاجتماع الثلاثي المعني بالبعدين الاجتماعي والعمالي في صناعتي الحراجة والخشب الدائمي التغير، (١٧-٢١ أيلول/سبتمبر)، والاجتماع الثلاثي المتعلق بصناعة البناء في القرن الحادي والعشرين: صورة الصناعة وآفاق العمل بها ومتطلباته المهنية (١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير حضر الاتحاد الاجتماعات التالية:

- (أ) الدورة السادسة عشرة للجنة المستوطنات البشرية (نيروبي، ٤-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧)؛
- (ب) لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، (نيويورك ١١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ و ١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)؛
- (ج) لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة (نيويورك، ٣ إلى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧)؛
- (د) اللجنة المعنية بالحراجة التابعة للفاو (روما، ٣ إلى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧)؛

- (هـ) مؤتمر الحراجة العالمي الحادي عشر للفاو (إيطاليا، ١٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)؛
- (و) حلقة العمل التي عقدها الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية عن حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨)؛
- (ز) المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (جنيف، ٢٤ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ٣-١٣ أيار/مايو ١٩٩٩، نيويورك، ٣١ كانون الثاني/يناير - ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠)؛
- (ح) حلقة العمل التي نظمتها الأمم المتحدة عن جوانب الإدارة المستدامة المتصلة بالتجارة، (جنيف، ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩)؛
- (ط) اللجنة المعنية بالحراجة التابعة للفاو (روما، ١ إلى ٥ آذار/مارس ١٩٩٩)؛
- (ي) المؤتمر العالمي الخامس عشر للسلامة والصحة المهنية (ساو باولو، ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩)؛
- (ك) اجتماع مجلس المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (شانغهاي، ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وبيرو، ٢٤-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠)؛
- (ل) اجتماع المجلس النمساوي لتعويض العمال ومنظمة العمل الدولية حول الصحة والسلامة في صناعة البناء في القرن الحادي والعشرين (فيينا، ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)؛
- (م) الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة، (القمة الاجتماعية + ٥) (جنيف، ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠).

٩ - الاتحاد الوطني للحقوقيين الكويتيين

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٩٧

الاتحاد الوطني للحقوقيين الكويتيين منظمة اجتماعية غير حكومية لا تستهدف الربح تتمتع بالمركز الاستشاري منذ عام ١٩٩٧. وقد أنشئ الاتحاد في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ لغاية رئيسية هي تعبئة حقوقي كويا (القضاة والمدعون العامون والمحامون والأكاديميون والمستشارون القانونيون والاستشاريون ومحامو التوثيق) من أجل متابعة واستكمال تحصيلهم التعليمي والمهني والعلمي والمتعلق بالتحقيقات، والسعي إلى تطوير أنشطتهم على نحو أفضل. وعندما مُنح الاتحاد المركز الاستشاري، كان عدد أعضائه يناهز ٩ ٠٠٠ عضو وقد ارتفع هذا العدد الآن ليتجاوز ١٠ ٠٠٠ عضو على نطاق البلد.

المشاركة في عمل المجلس وهيئاته الفرعية

اضطلع الاتحاد الوطني للحقوقيين الكويتيين بدور نشط من خلال تقديم مداخلات شفوية في المناقشات وتقديم بيانات خطية وأعمال أخرى إلى الأمانة العامة في الاجتماعات التالية:

ثلاث دورات للجنة المعنية بحقوق الإنسان (في جنيف) (الدورات ٥٤ و ٥٥ و ٥٦)، كما يعتزم المشاركة في الدورة ٥٧ للجنة. وشارك الاتحاد في الأعمال المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحق في التنمية، وانتهاكات حقوق الإنسان.

حضر الاتحاد اجتماع مؤتمر قمة الألفية للمنظمات غير الحكومية المعقود في نيويورك في عام ٢٠٠٠، وقدم بالتنسيق مع جميع المنظمات غير الحكومية الكويتية مداخلية عن موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والسيادة.

وسنة ١٩٩٩ شارك الاتحاد في الاجتماع المعقود في روما لإقرار النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية، وقدم تقريراً خطياً عن معايير النظام الأساسي تتعلق بإغفال نصه بعض أنواع الجرائم فضلاً عن عديد من الاعتبارات الأخرى. وبقي الاتحاد على علاقة مستمرة مع ائتلاف بلدان أمريكا اللاتينية في هذا الموضوع.

وشارك الاتحاد في عام ٢٠٠٠ في اجتماع أمريكا اللاتينية لمكافحة العنصرية الذي يمثل مناسبة تحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأعلن الاتحاد نيته المشاركة في مؤتمر القمة نفسه.

غير أن مشاركة الاتحاد في اجتماعات اللجان واللجان الفرعية والأفرقة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كانت محدودة بسبب القيود المالية.

التعاون مع الهيئات والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة

يقيم الاتحاد الوطني للحقوقيين الكويتيين صلات منتظمة ونشطة في مجالي التعاون والتنسيق مع الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة الآتي ذكرها:

(أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمعية الكويتية للأمم المتحدة - نظم الاتحاد وشارك في اجتماعات موائد مستديرة ومؤتمرات تعالج مواضيع من قبيل ترسيخ الديمقراطية أو إصلاح الأمم المتحدة؛ واحترام القانون الدولي ومواضيع أخرى كثيرة؛

(ب) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - أجرى الاتحاد دراسات مشتركة مع اليونيسيف، بشأن مدونة للطفولة والشباب، والأطفال والقانون الإنساني الدولي، وقضية تبني الأطفال على الصعيد الدولي، واتفاقية حقوق الطفل، وغير ذلك.

(ج) صندوق الأمم المتحدة للسكان - شارك الاتحاد في المؤتمرات المتعلقة بالسكان في العالم وقضايا التنمية وما إلى ذلك.

(د) ونظم الاتحاد بنجاح عددا كبيرا من الأنشطة المختلفة بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، واللجنة الإقليمية للصليب الأحمر في غواتيمالا، ومنظمة الصليب الأحمر الكويتية، ومركز القانون الإنساني الدولي التابع لها، للتعريف بمختلف المواضيع القانونية والعسكرية والطبية محط الاهتمام الوطني والدولي والتدريب عليها، بالتعاون مع وزارة الداخلية الكويتية.

(هـ) مفوضية الأمم المتحدة للاجئين - قام الاتحاد بعقد ما يلي: دورات دراسية وطنية ودولية، وحلقات عمل، وشارك في زيارة مفوض الأمم المتحدة السامي إلى كوبا في عام ٢٠٠٠.

(و) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - عقد الاتحاد مؤتمرات واجتماعات بالاشتراك مع اليونسكو حول عدد من المواضيع منها الأصول الثقافية والقانون الإنساني الدولي، وعلوم الحاسوب والقانون، والثقافة القانونية والأخلاقيات.

أنشطة أخرى

ونظم الاتحاد أربع من حلقات العمل والحلقات الدراسية على الصعيد الوطني.

وأُنشأ الاتحاد أربع لجان دولية باسم "جان بيكتنك" قُدم إليها ما يزيد على ٤٥ عملاً.

وعقد الاتحاد حلقة دراسية دولية بعنوان "الحلقة الدراسية الدولية الأولى بشأن القانون الإنساني الدولي" شارك فيها أكثر من ٦٠ إحصائياً من أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

دأب الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين على اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة، بإصدار البيانات والمنشورات وعقد المؤتمرات وغير ذلك من المناسبات الرامية إلى التعريف بتلك القرارات والتنسيق مع المجموعات ذات الصلة. وتشمل ذلك القرارات المتصلة بالمواضيع التالية:

مكافحة الاستعمار؛ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والعهدان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ والحق في التنمية؛ وحقوق الطفل والمرأة.

١٠ - الرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٥٣

أُنشئت الرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا في عام ١٩٢٨ للنهوض بقضية السلام عن طريق دعم الصداقات وتبادل المعلومات بين النساء في منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا، ومن أجل دراسة وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وللرابطة جمعيات وطنية أعضاء في ٢٢ بلدا مما يشكل زيادة مقدارها ثلاثة أعضاء منذ تقديم التقرير الرباعي السنوات الأخير. وهؤلاء الأعضاء الثلاثة وهم باكستان وتايلند والهند، معتمدون بصورة منفصلة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وخلال السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠، تابع ممثلو الرابطة الدورات التالية للجمعية العامة، عند الاقتضاء؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية في نيويورك وجنيف واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في نيويورك وكذلك جلسات الإحاطة الأسبوعية التي تعقدتها إدارة شؤون الإعلام في نيويورك للمنظمات غير الحكومية. ويقدم الممثلون تقارير شفوية في اجتماعات الرابطة وأخرى خطية إلى المسؤولين ورؤساء الجمعيات الوطنية ومحري "النشرة" التي تصدر مرتين في السنة.

وكانت الرابطة ممثلة في مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة التالية:

(أ) لجنة وضع المرأة، (نيويورك) الدورات السنوية: في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩؛ و ٢٠٠٠. وفي الدورة الرابعة والأربعين (٢٠٠٠)، قامت الرابطة برعاية اجتماع استغرق يوما كاملا، شمل تنظيم مأدبة غداء، لصالح منظمة رصد أوضاع المرأة لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠؛

(ب) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك) الدورات السنوية في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛

(ج) إدارة شؤون الإعلام (في الأمانة العامة للأمم المتحدة) (نيويورك) المؤتمرات السنوية للمنظمات غير الحكومية في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، (مؤتمر قمة الألفية للمنظمات غير الحكومية)؛

(د) مشاورات المنظمات غير الحكومية السابقة على انعقاد دورة لجنة وضع المرأة في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛

- (هـ) الاجتماعات الشهرية للجنة المنظمات غير الحكومية لليونيسيف، (نيويورك)، في ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛ ويتولى ممثل الرابطة وظيفة أمين تسجيل المحاضر؛
- (و) الفريق العامل المعني بالفتيات التابع للجنة المنظمات غير الحكومية لليونيسيف، (نيويورك)، الاجتماعات العادية في ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛
- (ز) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، استقبالات أعضاء اللجنة المعنية بدراسة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، (نيويورك)، كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، في الأعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛
- (ح) لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (نيويورك)، الاجتماعات العادية في الأعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛
- (ط) لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، (جنيف)، الاجتماعات العادية في الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛
- (ي) افتتاح جمعية منظمة الصحة العالمية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية، (جنيف)، في الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛
- (ك) اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، (جنيف) في الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛
- (ل) الاحتفال باليوم الدولي للسكان الأصليين، (جنيف) في الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛
- (م) اجتماع الأمم المتحدة الإعلامي للمنظمات غير الحكومية (جنيف)، تشرين الثاني/نوفمبر في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛
- (ن) المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في عامي ١٩٩٩، و ٢٠٠٠؛
- (س) الاحتفال باليوم الدولي للمسنين (جنيف) ١٩٩٩؛ و ٢٠٠٠؛
- (ع) مؤتمر المنظمات غير الحكومية والجمعية العامة المعقودة كل ثلاث سنوات، (جنيف) ١٩٩٧، و (فيينا) ٢٠٠٠. وفي الجمعية العامة المعقودة بفيينا انتخبت الرابطة في مجلس مديري مؤتمر المنظمات غير الحكومية؛

- (ف) اجتماعات مجلس مؤتمر المنظمات غير الحكومية (عضو مراقب، جنيف، حزيران/يونيه ١٩٩٩ ونيويورك، شباط/فبراير ٢٠٠٠) وعضو في الجمعية العامة للمؤتمر في فيينا ٢٠٠٠؛
- (ص) المحاضرة السنوية للجنة الضيافة التابعة للأمم المتحدة عن التشريعات المتعلقة بأزواج الدبلوماسيين الجدد، والمحاضرة السنوية لإدارة شؤون الإعلام عن التشريعات كجزء من البرنامج التوجيهي للمنظمات غير الحكومية الجديدة: ألقاها عضو الرابطة ورئيس التشريعات السابق ببعثة الولايات المتحدة؛
- (ق) الاجتماع الثالث لليونسكو مع الأكاديمية الروسية للإدارة، (موسكو)، ٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛
- (ر) الفريق الفرعي المعني بالمنظمات غير الحكومية التابع للفريق العامل الرفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧؛
- (ش) لجنة التنمية الاجتماعية، (نيويورك)، ١٩٩٧؛
- (ت) الاحتفال باليوم الدولي للأسرة، نيويورك، ٨ أيار/مايو ١٩٩٧؛
- (ث) الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، (نيويورك)، ٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛
- (خ) مؤتمر اليونسكو لمحو الأمية وإتاحة التعليم للجميع، (هامبورغ)، ١٤-١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧؛
- (ذ) منتدى المنظمات غير الحكومية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، (كوالالمبور)، ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛
- (ض) اتفاقية الجمعيات النسائية: "المرأة جسر العبور إلى الغد الأفضل"، (غوام)، نيسان/أبريل ١٩٩٨؛
- (أ أ) اجتماع المنظمات غير الحكومية بشأن التقارير المستقلة عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، (نيويورك)، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛
- (ب ب) الاجتماع السنوي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، (سنغافورة)، ١٦-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛

- (ج ج) الحلقة الدراسية لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين، (بيجين)، حزيران/يونيه ١٩٩٨؛
- (د د) اجتماع اليونسكو الذي يعقد كل ثلاث سنوات للمنظمات غير الحكومية، (باريس)، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛
- (ه ه) التقرير المستقل لتايلند عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المقدم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛ وهو مشروع يرأسه كل من ممثل الرابطة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛
- (و و) اجتماع التخطيط الإقليمي للمنظمات غير الحكومية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، (مانيلا)، أيار/مايو ١٩٩٩؛
- (ز ز) جلسة استماع إقليمية عن الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، القضايا والتحديات والاستجابات، (اليابان)، ٩-١٠ آب/أغسطس ١٩٩٩؛
- (ح ح) الندوة الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، جامعة كاسيتسارت، ناكوم باثورن، تايلند؛ نظمت برعاية مشتركة من الرابطة ومنظمة رصد أوضاع المرأة التايلندية، ٣١ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛
- (ط ط) إعلان السنة الدولية لثقافة السلام واليوم الدولي للسلام، (بانكوك)، ٩-١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛
- (ي ي) جلسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الإقليمية التحضيرية لجمعية الألفية للأمم المتحدة، (طوكيو)، ٩-١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛
- (ك ك) المؤتمر الدولي بشأن دور المنظمات غير الحكومية في القرن الحادي والعشرين (سيول)، ١٠-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛
- (ل ل) الاجتماع الإقليمي الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتحضير للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، (بانكوك)، ٢٦-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛
- (م م) الاجتماع التشاوري الإقليمي الآسيوي لمنظمة العمل الدولية (مانيلا)، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛
- (ن ن) الاجتماع الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية الاجتماعية (بانكوك)، ١-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

- (س س) المؤتمر الدولي لمنظمة الصحة العالمية بشأن التدخين والصحة، (كوبي)، ١٤ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛
- (ع ع) منتدى كيتاكوشو العاشر للنساء الآسيويات، (كوكورا)، اليابان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛
- (ف ف) الاجتماع المحلي للمنظمات غير الحكومية لمناقشة تنفيذ منهاج عمل بيجين، (شيكاغو)، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛
- (ص ص) اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٣-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٠؛ وقد سهلت الرابطة انعقاد دورة عمل على مدى يوم كامل، بما في ذلك تنظيم مأدبة غداء، لصالح منظمة رصد أوضاع المرأة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ٣ آذار/مارس؛
- (ق ق) اليوم الدولي المفتوح والحلقة الدراسية للخدمات الاجتماعية، (جنيف)، أيار/مايو ٢٠٠٠؛
- (ر ر) مؤتمر اليونسيف بشأن الحركة العالمية من أجل الطفل، (نيويورك)، ٢٩ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛
- (ش ش) الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة، بيجين + ٥، (نيويورك)، ٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. انضمت الرابطة إلى الرابطة العالمية من أجل صحة المرأة في رعاية اجتماع للمنظمات غير الحكومية عقد على مدى يوم كامل بشأن صحة المرأة في هانتر كوليدج، نيويورك، يوم ٧ حزيران/يونيه؛
- (ت ت) الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية، (جنيف)، ٢١-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. واشتركت الرابطة والمجلس الدولي للمرأة في رعاية اجتماع عن "دور المرأة في التنمية" عقد يوم ٢٢ حزيران/يونيه؛
- (ث ث) المؤتمر العالمي السادس للتعليم من أجل السلام، (مارلي ليروا، فرنسا)، ٨-١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠؛
- (خ خ) مؤتمر حوض الهادئ لعام ٢٠٠٠ (هونولولو)، ٢٧ تموز/يوليه - ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠؛

(ذ ذ) الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام (اتفاقية أوتاوا)،
(جنيف)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛

(ض ض) المؤتمر الإعلامي الثلاثي الأطراف عن طريق الفيديو المعقود مع الأمم
المتحدة - نيويورك، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في شيكاغو، في
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد طُلب من ممثل الرابطة لدى الأمم المتحدة صياغة سؤال
سادس لطرحه إذا سمح الوقت بذلك.

وابتداء من سنة ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٠، عقدت الرابطة سلسلة من حلقات
العمل والاجتماعات والحلقات الدراسية المتعلقة بالقضايا الصحية للنساء والأطفال. وقامت
برعاية الاجتماعات اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية بتمويل من الخطوط الجوية الفرنسية
وشركة نسله.

١١ - اتحاد الحقوقيين العرب

مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٧٧

اتحاد الحقوقيين العرب منظمة غير حكومية مقرها بغداد (العراق).

ويهدف الاتحاد إلى تحرير الوطن العربي سياسيا واقتصاديا ويعمل من أجل تحقيق وحدته، ويدافع عن حقوق الإنسان ويعمل من أجل ضمانها بالقانون. ويسعى الاتحاد إلى تعزيز الروابط القائمة وبين نظرائه في مناطق أخرى من العالم. ويجهد من أجل المحافظة على الفقه الإسلامي.

واضطلع اتحاد الحقوقيين العرب بعدد من الأنشطة في الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ في الميادين المتصلة بدعم ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق أهدافه في نطاقات القانون، والدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة التمييز العنصري. والاتحاد عضو في قسم المنظمات غير الحكومية وقسم حقوق الإنسان في منظمة اليونسكو وفي اللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية المعنية بترع السلاح، وهو أيضا مراقب لدى اليونيسيف.

وحقق الاتحاد تاريخا مميزا في الدفاع عن حقوق الإنسان، والسلام العالمي، ونزع السلاح، ومناهضة التمييز العنصري. وقدم مقترحات وأبحاث ودراسات إلى اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في جنيف. وعقد ندوة في بغداد حضرها كبار الخبراء في القانون ومتقنون كرس لتعليم القانون الإنساني.

واحتفل اتحاد الحقوقيين العرب بالمناسبات الدولية الواردة أدناه عن طريق إصدار بلاغات ونشر دوريات وهي:

(أ) يوم المرأة العالمي (٨ آذار/مارس)؛

(ب) ذكرى التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة (٢٦ حزيران/يونيه)؛

(ج) ذكرى تأسيس الأمم المتحدة (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)؛

(د) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر). وأصدر الاتحاد في هذا الصدد بيانات توجه انتباه الرأي العام إلى حقوق الإنسان والقضايا الأساسية للحريات.

وفي السنوات الأربع الماضية، عقدت أمانة الاتحاد اجتماعات دورية سنوية في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان، وناقشت في هذه الاجتماعات قضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان في العالم.

وشارك اتحاد الحقوقيين العرب في مؤتمرات وحلقات دراسية دولية وإقليمية تناولت قضايا حقوق الإنسان والأمن والبيئة ورفاه الطفل. وأعد الاتحاد أيضا أبحاثا ودراسات.

١٩٩٧

وقد شارك مفوض اتحاد الحقوقيين العرب في الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان (١٩٩٧). وشارك الاتحاد في الدورة التاسعة والأربعين التي عقدتها اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٩٩٨

وشارك الاتحاد في أعمال الدورة الخمسين للجنة الفرعية، كما شارك في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

١٩٩٩

وشارك الاتحاد أيضا في الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. كما شارك بصفة مراقب في اللجنة المعنية بوضع اتفاقية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (فيينا، ٢٨ حزيران/يونيه - ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩). وشارك كذلك في أعمال الدورة الحادية والخمسين للجنة الفرعية.

٢٠٠٠

شارك مفوض اتحاد الحقوقيين العرب في الدورة الإعلامية للمنظمات غير الحكومية (جنيف، ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠). وشارك في المؤتمر الدولي المعني بمنع التمييز العنصري (أديس أبابا، ٤-٦ تشرين الأول/أكتوبر).

وحضر اتحاد الحقوقيين العرب الاجتماع الاستشاري السنوي الذي نظّمته اليونسكو للمنظمات غير الحكومية، وشارك في العديد من المؤتمرات والمنتديات القانونية والاجتماعية والإنسانية المتصلة بترويج شرائع الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والنهوض بالسلام العالمي. وتعاون الاتحاد مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومع المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالأمم المتحدة، مثل مجلس السلام العالمي واللجنة الدولية للحقوقيين ومركز العدالة والقانون الدولي.